الأمم المتحدة

A/AC.257/15

الجمعية العامة

Distr.: General
21 December 2000
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية
الدورة الموضوعية الثانية
١٢-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١

تقرير الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أوروبا، جنيف، ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-١٥	٣
أولا - تعبئة الموارد المالية من أجل التحول والتنمية - البعد المحلي	١٦-٢٥	٦
ثانيا - دور المساعدة الرسمية في تهيئة الظروف من أجل التنمية المستدامة	٢٧-٣٨	٩
ثالثا - الاستثمار المباشر الأجنبي وإعادة تشكيل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات الناشئة	٣٩-٤٨	١٣
رابعا - منظور إقليمي للمسائل المالية العالمية	٤٩-٦٠	١٧
خامسا - خاتمة	٦١-٦٢	١٩

250101 240101 00-80927 (A)
0080927

المرفقات

الأول - موجز مقدم من الرئيس ٢١

الثاني - برنامج الاجتماع ٢٥

مقدمة

١ - افتتحت السيدة دانوتا هيبنر، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا، الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بتمويل التنمية في منطقة أوروبا. وأكدت أن الهدف الرئيسي من هذه المشاورة هو تبادل الآراء والخبرات في مجال اجتذاب التدفقات العامة والخاصة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية واستخدامها استخداما فعالا من أجل التنمية. وقالت إنه من المتوقع أن يوفر الاجتماع أيضا منظورات إقليمية بشأن القضايا المتصلة بالإدارة في النظم النقدية والمالية على المستوى العالمي. وأشارت إلى أن هذا الاجتماع هو جزء من العملية التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في عام ٢٠٠٢.

٢ - وانتُخب السيد يورغين بُوير (الدانمرك)، رئيس اللجنة التحضيرية للحدث الرفيع المستوى ، رئيسا للاجتماع. وقدم السيد بُوير تفصيلات بشأن الأعمال التحضيرية للحدث الرفيع المستوى، وأشار، في جملة أمور، إلى مشاركة اللجان الإقليمية، والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، علاوة على مختلف الكيانات من المجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية.

سير أعمال الاجتماع

٣ - جرت أعمال الاجتماع من خلال مجموعة من أفرقة المناقشة حول خمسة مواضيع محددة تتصل بالمشكلة العامة المتعلقة بتمويل التنمية.

٤ - ويستند التقرير إلى الآراء التي أعرب عنها والمقترحات التي أبداها أعضاء أفرقة المناقشة، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وممثلو قطاع الأعمال التجارية الخاص. وهو يعكس الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في المنطقة ويطرح استنتاجات قد يكون من المفيد الأخذ بها في الأعمال التحضيرية للحدث الرفيع المستوى. ولا يمثل النص التالي نصا متفقا عليه من جانب الحكومات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لكنه تقرير عن سير الأعمال أعدته أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويرد في المرفق الأول موجز مقدم من الرئيس، ويرد برنامج الاجتماع في المرفق الثاني.

تمويل عملية التحول والتنمية في اقتصادات بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تمر بمرحلة انتقالية

٥ - أثارت الجلسة العامة بعض النقاط الهامة التي جرى بحثها بمزيد من التفصيل في جلسات العمل اللاحقة. وجرى التأكيد على الطابع المتفرد لأوروبا من حيث اتساع حجم التفاوتات في مستويات التنمية الاقتصادية بين بلدانها. ذلك أن مستوى الدخل الحقيقي

بالنسبة للفرد الواحد في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أقل بكثير منه بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية، بل إن هناك أيضا تفاوتات كبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية نفسها، الأمر الذي يؤكد أهمية القضايا المتصلة بتمويل التنمية في أوروبا. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتقليل إلى حد كبير من تفاوت الدخول بين الشرق والغرب. بيد أن التجربة تبين أن عملية اللحاق بالركب سوف تستغرق وقتا كبيرا كما ستقتضي الاضطلاع بعملية ضخمة هي إعادة تشكيل هذه الاقتصادات، وتشير إلى الحاجة إلى الاضطلاع باستثمارات هائلة في رؤوس الأموال المادية والبشرية التي يتعين تمويلها أساسا من الموارد المحلية.

٦ - وجرى التأكيد على أن الكثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية مزمنة هي في الأساس مشاكل النمو المتخلف، بما في ذلك الانخفاض الشديد (حسب المعايير الدولية) لمستوى متوسط الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد الواحد، وانتشار الفقر على نطاق واسع، وعدم كفاية نظم الرعاية الصحية، واتساع شقة التباين في الدخول والتباين الاجتماعي. بيد أنه تضاف إلى مشاكل الانتقال المشاكل المتعلقة بالتنمية، وتضاعف من كلتيهما الآثار الاقتصادية والسياسية للكساد غير المسبوق الذي انطوت عليه عملية التحول، فضلا عن الصراعات العديدة، بل الحروب التي نشبت في أنحاء كثيرة من المنطقة. وتشكل هذه الأمور مزيجا على درجة عالية من التعقيد من المشاكل التي عرَّضت اقتصادات هذه البلدان وسكانها لمستويات عالية بصورة مفرطة من الإجهاد والمعاناة.

٧ - ولاحظ المانحون الغربيون أن التنمية الاقتصادية وتمويلها لا يزالان يشكلان مسألة حاسمة، ولذلك فإن عملية الإعداد للاجتماع الرفيع المستوى هي مناسبة طيبة للغاية للتركيز على العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والتقليل من حدة الفقر. وشددوا على أن العوامل المحلية، وبخاصة الأخذ بسياسات الإصلاح المستمرة الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ذي القاعدة العريضة هي من العوامل ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة لعملية الانتقال وعملية التنمية الاقتصادية بوجه عام. وينبغي النظر إلى المعونة الإنمائية باعتبارها عاملا حفازا لتيسير ودعم الجهود المحلية. وينبغي إيلاء الاهتمام للتدابير الرامية إلى زيادة كفاءة المساعدات، بما في ذلك تحسين التنسيق بين البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية. وجرى التأكيد على ضرورة بذل الجهود من جانب البلدان المتقدمة النمو لكي تفي في أقرب وقت ممكن بالهدف المتمثل في زيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ونظرا لعدم تجانس مستويات التنمية وما يرتبط به من تنوع في المشاكل، فإن هناك حاجة إلى تكييف المساعدة الرسمية والإعفاء من الديون وفقا

للاحتياجات والظروف المحددة لكل بلد على حدة. ولوحظ أيضا أن تحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق يعد أحد المرتكزات الرئيسية لدعم نموها الاقتصادي.

الاستراتيجيات

٨ - أُشير إلى أنه ليست هناك وصفة عالمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية واللحاق بركب الاقتصادات الأكثر تقدما. فذلك الأمر يعتمد على مجموعة من العوامل التي يتعذر تحديد مدى أهميتها النسبية. ولذلك فإنه يتعذر محاكاة الاستراتيجيات الإنمائية الناجحة المأخوذ بها في بلدان مثل أيرلندا. وبصورة أعم، يتمثل العامل الرئيسي في القدرة الاستيعابية المحلية، التي تعتمد بدورها على عوامل من قبيل فعالية المؤسسات، واستقرار الاقتصاد الكلي، والإصلاحات الهيكلية، والتكامل الوثيق مع تقسيم العمل الدولي ونوعية رأس المال البشري.

٩ - وأُشير أيضا إلى أن انسجام واتساق سياسات الإصلاح هما أمر لا بد منه من أجل نجاح التنمية. ويجب أن يخضع قطاع المؤسسات ''العتيق'' لتقييدات شديدة في الميزانية، وأن تكون هناك بيئة مفضية لإنشاء شركات جديدة، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الاستثمار الثابت والاستثمار المباشر الأجنبي

١٠ - يشكل الاستثمار الثابت وسيلة لتمويل التحول التقني، ومن ثم فهو يدخل في صلب عملية إنشاء هياكل اقتصادية تنافسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن الصعب تحديد مسار العلاقة السببية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي التي يُنظر إليها باعتبارها في أحسن الأحوال عملية تقوم على التعزيز المتبادل بين الجانبين. وجرى الإعراب عن المخاوف من أن نقص الاستثمار الثابت ومعدلات النمو الاقتصادي المخيِّبة للآمال يمكن أن يؤديا إلى فقد رأس المال البشري في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، إما بسبب تدهور المهارات المرتبط بارتفاع واستمرار معدلات البطالة وإما بسبب الهجرة إلى الخارج.

١١ - ويمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يقوم بدور حفاز في العملية الانتقالية: ذلك أن هذا الاستثمار لا يشكل فحسب مصدر أموال لتمويل حالات العجز الخارجي ولكن أيضا لتمويل التكنولوجيا الجديدة والدراية الفنية.

التمويل المحلي والخارجي

١٢ - لوحظ أن هناك اختلافا واسع النطاق بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بمشاكل تمويلها الخارجي. وعلى أية حال، فإن القدر الأكبر من الاستثمارات المحلية دائما ما يُموَّل داخليا.

١٣ - ويتمثل التحدي الرئيسي في مقدمة البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في تحقيق التوازن بين المدخرات والاستثمارات. فهناك تناقض بين انخفاض المدخرات المحلية (الأمر الذي يعكس جزئيا عوامل ديمغرافية) مع الارتفاع الشديد في الاحتياجات من الاستثمارات. وتعكس هذه الاحتياجات جزئيا ضرورة الوفاء بالمعايير العالية للخبرة المشتركة في ميادين الطاقة والبيئة والنقل. ولكن رأس المال الخاص (الأجنبي) في هذه البلدان متاح بصورة متزايدة، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الحاجة إلى المساعدة الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف.

١٤ - وفي المقابل، فإن الاقتصادات الانتقالية لأقل البلدان نموا تعاني من ضعف قاعدة مدخراتها المحلية وتخلف وساطاتها المالية. وتجد الحكومات نفسها في مواجهة قاعدة إيرادات محلية غير كافية لا تسمح لها حتى بالوفاء بدورها الأساسي ''كحارس ليلي''. ولا تتأتى تدفقات رأس المال الخاص إلا بقدر محدود. وتواصل هذه البلدان اعتمادها الشديد على المساعدة الرسمية التي ينبغي أن يكون في مقدمة أولوياتها تمويل مشاريع الهياكل الأساسية العامة.

دور المساعدة الرسمية

١٥ - جرى التأكيد على أن المساعدة الرسمية الغربية أساسية لنجاح عملية التحول ولتهيئة الأساس لعملية مستدامة للتنمية الاقتصادية. غير أنه جرى التشديد على أن المساعدة الرسمية يمكن فقط أن تكون مكملا للجهود المحلية. على أن الجهات المانحة الغربية لا ينبغي أن يغيب عن بالها أن نجاح عملية التحول إنما هو لصالحها لأنه سيساعد على ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي الطويل الأجل لأوروبا ككل. ولقد كان ذلك هو أحد الدروس المستفادة من خطة مارشال، التي مثلت تقييما حقيقيا وبعيد النظر لما كان لازما من أجل ضمان الانتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي في أوروبا الغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

أولا - تعبئة الموارد المالية من أجل التحول والتنمية - البُعد المحلي

القضايا التي تنطوي عليها مسألة تعبئة الموارد المحلية خلال مرحلة التحول الاقتصادي

١٦ - لقد كان لتعبئة الموارد المحلية أهميتها من أجل التنمية منذ عصر الثورة الصناعية، لأن معظم الاستثمار المحلي الذي يدفع بعجلة هذا النمو يُمول عن طريق المدخرات المولَّدة محليا. ويصدق الأمر نفسه على الحالة الآن، ولكن بلدان المنطقة الشرقية من اللجنة الاقتصادية لأوروبا تواجه التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الباهظة بصورة غير عادية والمرتبطة

بالتحول الاقتصادي. وعلى الرغم مما تحقق من زيادة في المدخرات خلال النصف الثاني من عقد التسعينات، يبدو أن هناك فجوة كبيرة بين الطلب على الاستثمار من جهة، وتوفر الموارد المحلية في المنطقة، من جهة أخرى.

حلقة الربط بين المدخرات والاستثمار والوساطة المالية غير الكافية

١٧ - كان مما ورد ذكره أنه وفقا لدراسة أجرتها مؤخرا أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، هناك ارتباط قوي بين معدلات الادخار والاستثمار عبر مختلف الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولكن دور المدخرات في النمو الاقتصادي في إطار النظرية الاقتصادية هو دور يكتنفه الغموض. فالمدخرات العالية يمكن ترجمتها إلى معدل استثمار عال، الأمر الذي يؤدي، بدوره، إلى معدل نمو أعلى، ولكن معدلات النمو الأعلى يمكنها أيضا أن تحفز المدخرات (السببية العكسية). وعلى الرغم من ذلك، فإن ما لوحظ من ارتفاع في نسب المدخرات والاستثمارات في معظم البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي هو أمر يتعارض مع التباين المرتفع نسبيا في معدلات نموها الاقتصادي.

١٨ - واتفق معظم المشتركين على أن غياب المؤسسات أو عدم فعاليتها هو، فيما يبدو، سبب رئيسي لعدم توجيه المدخرات دائما إلى الاستثمارات. ومن شأن ضعف الهياكل التنظيمية أن يعرقل تنمية الأسواق المالية، الأمر الذي يعوق بدوره تعبئة المدخرات المحلية. ويمكن أيضا لضعف الإدارة في القطاع المصرفي أن يشكل عائقا أمام الاستثمار. ويمكن لتنمية الأسواق العقارية أن تسهم إسهاما هاما في تحسين الوساطة، ولكن هذه الأسواق تتطلب وجود حقوق للملكية محددة تحديدا جيدا. ويمكن للمؤسسات المالية غير الفعالة أن تؤدي إلى حالة من عدم الثقة بين الأفراد والمؤسسات، مما يؤدي إلى توسيع شقة الفجوة المالية.

١٩ - ولذلك، فقد اعتُبر أن تطوير النظم المالية والأسواق الرأسمالية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هو أمر بالغ الأهمية من أجل تعبئة المدخرات الخاصة. وهناك دلائل قوية على أن البلدان ذات النظم المالية الأكثر تطورا تقوم بتوجيه مزيد من المدخرات إلى الاستثمار. ومن ثمَّ، فإنه من المحتمل أن يؤدي التعجيل بالإصلاحات المالية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى تنشيط المدخرات الخاصة، وأن يسهم، بالتالي، في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإذا كان هناك فائض في المدخرات في ظل غياب المؤسسات أو عدم فعاليتها، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تتقدم لملء هذا الفراغ ولتعبئة الأموال المحلية من أجل الاستثمار.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك اتفاق على أنه يمكن أيضا لبيئة الاقتصاد الكلي أن تقوم بدور هام في سد الفجوة المالية. ولا بد من وجود سياسات اقتصاد كلي سليم من

أجل زيادة معدلات المدخرات، كما أن تحقيق الاتساق بين السياسات الخارجية والداخلية يمكن أن يساعد أيضا في توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمار.

٢١ - وكان هناك أيضا بعض القلق بين المشتركين من أن المنطقة تعاني من هيكل عمري غير موات، بمعنى أن هناك زيادة في نسبة كبار السن ممَّن لا يميلون كثيرا إلى الادخار. وهذا أمر له آثاره الهامة بالنسبة للضمان الاجتماعي. فمع تقدم السكان في العمر، تميل النفقات الحكومية على المعاشات التقاعدية إلى التزايد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن لذلك، شأنه شأن أي عامل آخر، أن يؤدي إلى انخفاض معدلات المدخرات الوطنية. وهناك أيضا دلائل على أن الناس لا يدخرون وهم في أوج حياتهم حسبما تتوقع ذلك الافتراضات المتعلقة بدورة الحياة.

توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم

٢٢ - ورؤي أن من المهم ضمان بيئة مواتية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فعادة ما توجه المصارف الأجنبية القروض صوب قطاعات أكثر ربحية لا تشمل بوجه عام تلك المؤسسات. ورغم أن مؤسسات الإقراض الدولية تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تحجم المصارف المحلية عن تقديم الدعم لها بسبب ما يكابده بعضها من غياب المؤسسات أو سوء الإدارة أو النقص في الكفاءة. غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مزدهرة في بعض البلدان لأن جل استثماراتها ممولة ذاتياً.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

٢٣ - يمكن للحكومات والمؤسسات الرسمية أن تعبئ موارد القطاع الخاص المحلي لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية المجدية من الناحية التجارية. ومن الآثار المباشرة لذلك الاستفادة من القوى العاملة المحلية وتعبئة الموارد المحلية الأخرى وتقاسم المخاطرة بين الحكومة والقطاع الخاص، واستخدام المشورة الفنية المحلية (القانونية والتقنية، إلخ).

إيرادات التنمية الاجتماعية

٢٤ - تبدى شعور بالقلق من أن الاحتياج الراهن إلى الموارد المحلية من أجل إعادة الهيكلة الاقتصادية قد يعوق التنمية الاجتماعية كان في المنطقة؛ والواقع أن المشكلات الاجتماعية يجب أن تُعالج في آن واحد مع المشكلات الاقتصادية. وقد اعتبرت التنمية الاجتماعية ضرباً من الاستثمار البشري (في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية) من شأنه ألا يؤدي فحسب إلى تحسين الرعاية الاجتماعية في المجتمع، بل أن يزيد أيضاً من رأس المال البشري المطلوب لإدامة النمو الاقتصادي. وفي أوروبا الغربية، تتضافر الدولة مع القطاع الخاص

والمجتمع المدني على توفير الرفاه الاجتماعي، ولكن في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تضاءل دور الدولة، والقطاع الخاص فيها في طور النشأة (ولا يوفر الخدمات إلا لمن يستطيع أن يدفع)، و لم يكتمل بعد استعداد المجتمع المدني لقبول هذه المسؤولية.

الملاحظات الختامية

٢٥ - يبدو أن التمويل الخارجي، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي، عامل مهم في تنشيط النمو. وربما يُظهر هذا أنه نوع من الاستثمار يجلب أيضاً التكنولوجيا وأساليب تنظيمية جديدة. ولكن البحوث التجريبية في هذا المجال مازالت محدودة. ولا تكفي الأطر التخطيطية القائمة لتحديد حجم المنافع أو الأوضاع التي من الأرجح أن تؤدي إلى تحقيق هذه المنافع.

٢٦ - ومع هذا، يمكن بوجه عام توقع أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سوف تتبع الدرب التقليدي الذي يعطي الأولوية للاعتماد على المدخرات المحلية باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل التنمية والنمو في المستقبل. ومن هنا، يجب أن تلعب السياسة المحلية دوراً بالغ الأهمية في تعبئة المدخرات والاستثمارات الخاصة.

ثانيا - دور المساعدة الرسمية في تهيئة الظروف من أجل التنمية المستدامة

٢٧ - ركزت المناقشات على السبل التي يمكن بها للمؤسسات المالية الرسمية أن تساعد على تهيئة الظروف للنمو الاقتصادي المستدام في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد واجهت هذه البلدان في أوقات شتى خلال العقد الماضي مهاماً متزامنةً تتصل بتحقيق الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي والإصلاح الجهازي والهيكلي. وهي مهام تطلبت موارد ضخمة لم يكن من الممكن بوجه عام، على الأقل في الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية، تعبئتها داخلياً أو من مستثمري القطاع الخاص الأجانب. وقد سعت إلى سد هذه الثغرة المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن بينها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير الذي أنشئ خصيصاً من أجل عمليات التحول الاقتصادي، ووجه إلى هذا الغرض.

٢٨ - واتفق المشاركون على أن العرض العالمي من التمويل الرسمي (ويشمل هذا بوجه خاص المساعدة الإنمائية الرسمية) محدود، وأنه يجب الاعتماد بصورة متزايدة على المصادر الخاصة لتلبية الاحتياجات التمويلية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والواقع أنه بسبب مناخ الاستثمار الآخذ في التحسن في الكثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يساهم القطاع الخاص الآن بالنصيب الأوفر من تدفقات رؤوس الأموال. وفيما يتعلق بالتمويل الرسمي، فقد لوحظ مراراً أنه ينبغي أن ينهض بدور العامل المحفز لتنمية القطاع الخاص وتعبئة رأس المال الخاص. وقد أكد عدد من وفود البلدان التي تمر اقتصاداتها

بمرحلة انتقالية أهمية المساعدة الرسمية في المراحل الأولى للعملية الانتقالية التي ساعدت تلك البلدان على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ووضعتها على طريق الإنعاش الاقتصادي. وعلاوة على توفير الاحتياجات المالية الملحة، فقد ساعدت الترتيبات المبرمة مع المؤسسات الرسمية على توليد الثقة في أوساط المستثمرين. غير أن المشاركين أكدوا أيضاً ضرورة اعتبار المساعدة الرسمية عملاً مؤقتاً، وأنها لا تغني على المدى الطويل عن التكيف المحلي وإعادة الهيكلة وتعبئة المدخرات المحلية. وحتى إن زادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، فمن المتوقع أن توفر المدخرات المحلية جل الموارد المطلوبة للتنمية.

التباين الإقليمي والاحتياجات المستمرة للمساعدة

٢٩ - كان من بين الموضوعات الرئيسية التباين بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية واحتياجاتها المقبلة إلى المساعدة الرسمية. وتنعكس هذه الاختلافات الكبيرة ضمن ما تنعكس، على مستويات الدخل (تنطبق شروط الاستحقاق لترتيبات صندوق النقد الدولي على ٧ بلدان للحد من الفقر وتحقيق النمو)، ومدى التقدم المحرز صوب تحقيق الاستقرار، ومرحلة الإصلاح الاقتصادي، ودرجة القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. وتوافقت الآراء على أنه بينما تناقصت بوجه عام الحاجة إلى المساعدة الرسمية، ما زال لهذه المساعدات دور هام في المرحلة الانتقالية. ومع هذا، فإن تكييفها وفقا للاحتياجات المتغيرة للبلدان والتطورات القطاعية مازال يشكل تحدياً.

٣٠ - ومع اطراد مسيرة البلدان على درب الإصلاح، تتغير احتياجاتها المالية وتتطور. وفي البلدان متوسطة الدخل التي قطعت اقتصاداتها شوطاً متقدما في مضمار التحول، والتي وُفِّقت بوجه عام إلى اجتذاب أنواع مختلفة من رأس المال الخاص، على المؤسسات المالية الدولية أن تواصل تعزيز إصلاحات الأجهزة العامة وتمويل الهياكل الأساسية، وأن تقدم المساعدة في جملة أمور من بينها تطهير البيئة والتدريب. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية لا تضمن في الوقت الراهن آجال الاستحقاق للمدة المطلوبة للمشروعات التي تتطلب فترات طويلة من الإعداد. وفي حالة البلدان التي قطعت شوطاً أقل في مضمار الإصلاح، ما زالت الحاجة قائمة إلى الحصول على مقادير أكبر نسبياً من المساعدات التي تنحو أكثر إلى الطابع التقليدي - - من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي.

٣١ - وتقدمت الحكومات بالمقترحات التالية:

(أ) اعتبار المساعدة الرسمية رصيدا إضافياً إلى جانب أية أموال تأتي من القطاع الخاص، مع عدم جواز أن تكون الأموال العامة بديلاً عن الأموال الخاصة؛

(ب) عدم التسرع في سحب المساعدة الرسمية لأن هذا من شأنه أن يهدد البرامج المحلية الأخرى؛

(ج) الإبقاء على إمكانية اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية باعتبارها مورداً احتياطياً للمساعدة في حالات الطوارئ؛

(د) اقترح أحد الوفود أن تفي البلدان المتقدمة النمو بما تعهدت به من المساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل توفير المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(هـ) قُدم اقتراح بتخفيف أعباء الديون بالنسبة لعدد من البلدان ذات الدخل المنخفض التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي يبدو أنها عاجزة عن الاستمرار في تحمل أعباء الديون.

المساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

٣٢ - إلى جانب توفير الموارد، توافقت الآراء على مقترح يدعو إلى ضرورة أن تشجع المؤسسات المالية الدولية تطبيق سياسات وإصلاحات طويلة الأمد متعلقة بالسوق من شأنها أن تمهد السبيل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وأشار البعض إلى وظيفتها التقليدية في تمويل الهياكل الأساسية وآثارها الخارجية الإيجابية. غير أن المناقشة تركزت على أن ضرورة استخدام الدعم المقدم من الاعتمادات الرسمية لزيادة ''تأثيرها خلال المرحلة الانتقالية'' إلى أقصى حد. وتشمل الآليات أو السياسات التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الغاية التطبيق الحكيم للمشروطية، وتوثيق التفاعل بين المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص وتعزيز المؤسسات الداعمة للسوق. وبصفة خاصة:

(أ) لاحظ عدد من الحكومات المستفيدة المنافع التي ستعود عليها من المشروطية (أي الشروط المتصلة بموارد المؤسسات المالية الدولية). وفي كثير من الأحيان، اعتُبرت هذه المنافع - المستمدة مما ستقدمه تلك المؤسسات من عون في مجال إعداد السياسات والمشروعات والمساعدة التقنية ورصد الالتزام بالبارامترات البرنامجية، إلخ - يمثل أهمية توافر الأموال أو أكثر؛

(ب) ينبغي أن تواصل المؤسسات المالية الدولية العمل على تحسين المؤسسات المصرفية والمالية والقانونية والتنظيمية، ولكن من المهم أيضاً أن تدرك العقبات السياسية الهامة التي حالت دون العمل الفعال في الماضي وتعالجها؛

(ج) اعتبرت قدرة المؤسسات المالية الدولية على تعبئة الأموال الخاصة بإعارة اسمها للمشروعات والمشاركة في المخاطر مع القطاع الخاص رصيدا هاما ويمكن لهذه

المؤسسات أن تنهض بدور قيادي في المشروعات والمناطق والبلدان التي يبدي القطاع الخاص عزوفاً عن الدخول فيها؛

(د) يمكن لمشاركة المؤسسات المالية الدولية في المشروعات أن توفر أساسا لتحسين إدارة الشركات في اقتصاد البلد المضيف.

٣٣ - ومن آليات الالتزامات المفيدة الأخرى التي أشارت إليها البلدان المستفيدة عملية التفاوض السابقة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث اعتبرت بمثابة خطة لتطبيق إصلاحات هيكلية وعُدت عاملاً محفزاً هاماً لإدخال تعديلات داخلية وتدابير هيكلية، مثل الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية وكذلك تعزيز استدامتها. وقد مولت البرامج التمهيدية للانضمام عن طريق عدة صناديق وبرامج للمساعدة التقنية تابعة للاتحاد الأوروبي.

٣٤ - وتمارس المؤسسات المالية الدولية دوراً أساسياً في دعم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تقديم القروض والمساهمة في رأس المال وتقديم المشورة فيما يتعلق بالسياسات. وبالإضافة إلى الدور الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإنعاش الاقتصادي، فإن دورها، كما نوه بعض المتحدثين، في تطوير المجتمع المدني وفتح الأسواق اعتبر أساسياً من أجل تطوير نظام سوقي كفء.

٣٥ - واقترحت الحكومات ما يلي:

(أ) يمكن زيادة فعالية المشروطية إذا بُذل المزيد من الجهود لتكييفها مع الأوضاع الخاصة بكل بلد. ومن المستصوب إجراء حوار حول السياسات بين المانحين والمستفيدين إذا لم يكن قد أجري بالفعل؛

(ب) ينبغي تجنب التنافس بين المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الرسمية الأخرى حول تخفيف المشروطية لأن من المرجح أن يؤدي هذا إلى تأخير إجراء الإصلاحات اللازمة، مما يؤدي إلى عواقب سلبية في الأجل الطويل بالنسبة للبلدان المستفيدة؛

(ج) يمكن أن تؤدي المنافسة بين المانحين إلى الإفراط في تقديم المنح وعدم التقيد بالحدود المثلى، مما يقلل من حجم المساعدات المتاحة للمستفيدين الآخرين؛

(د) ينبغي التوسع في دراسة الشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لتعبئة التمويل وتقاسم المخاطر، وإن حذرت بعض الحكومات من المغالاة في اعتبار هذا ترياقاً شافياً لجميع العلل.

تنسيق المساعدات والقضايا الإقليمية

٣٦ - أثيرت خلال المناقشة بعض المسائل المتصلة بدور المانحين في تنسيق تقديم المساعدات وضرورة وضع تدابير لتعزيز الروابط الإقليمية.

٣٧ - ورغم إحراز بعض التقدم في مجال تنسيق المساعدات بين المانحين (الثنائيين ومتعددي الأطراف)، أعرب المشاركون عن رغبتهم في إدخال المزيد من التحسينات. وأوضحوا أن التنسيق صعب بسبب الاختلاف في أهداف الجهات المانحة المتعددة الأطراف، والتباين بين تقييم المانحين للاحتياجات القطرية واختلاف الأفضليات الوطنية في مجال المساعدة. غير أن أحد المشتركين لاحظ أن نقص الخبرة في مجال إدارة المساعدات من شأنه أن يجعل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات في بعض الأحيان في استخدام المساعدات بكفاءة. ونبّه آخر إلى تأخر مدفوعات المساعدات.

٣٨ - ويمكن لزيادة التعاون الإقليمي الفعال أن تعود بفوائد في بعض المجالات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويصدق هذا بخاصة بالنسبة للتجارة والهياكل الأساسية لأن العلاقات الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي السابق كانت تشكلها الحكومات لا قوى السوق والمنفعة النسبية. وقد تحقق في هذا المجال أيضا بعض التقدم، لكن الرأي اتفق على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد. ويمثل الكثير من البلدان في جنوب شرق أوروبا آخر التحديات التي تواجه ذلك النهج الجديد.

ثالثا - الاستثمار المباشر الأجنبي وإعادة تشكيل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات الناشئة

٣٩ - اعتُبرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا رئيسيا للأموال بغية سد الفجوات التمويلية التي تعاني منها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. إلا أن تدفق هذه الاستثمارات كان ضعيفا نسبيا (مع بعض الاستثناءات) وبلغ درجة كبيرة من التباين فيما بين البلدان. والمعوقات الرئيسية التي تحول دون تسارع نمو الاستثمارات المباشرة الأجنبية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي عدم أو سوء **تنفيذ** السياسات اللازمة (التي يمكن أن تكون الهيئات التشريعية قد أقرتها) **والاستجابة الضعيفة** من جانب المسؤولين المحليين (ضعف قدرة مجتمع ما على التكيّف مع بيئة السوق الجديدة).

٤٠ - وتظهر الحالة الراهنة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية عدة أنماط هامة للاستثمارات المباشرة الأجنبية وأثرها:

(أ) إن توزيع الرصيد المتراكم من الاستثمارات المباشرة الأجنبية خلال السنوات العشر الأخيرة فيما بين البلدان المستفيدة يتسمّ بالتنوع نوعا ما. وفيما يتعلق بمجموع الاستثمارات، تتركز غالبية الاستثمارات المباشرة الأجنبية في أربعة أو خمسة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومع أن الاتحاد الروسي يندرج في هذه القائمة، فهو يحتل المرتبة الأخيرة تقريبا بالنسبة إلى حصة الفرد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية؛

(ب) يتفاوت أيضا تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية كنسبة مئوية من رصيد رأس المال الثابت في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولكن بمعدل أقل بكثير، ويقل عن ١٠ في المائة من مجموع الاستثمارات حتى في البلدان التي حققت اقتصاداتها أعلى نسبة من النجاح، مما يدل على أن الاستثمارات المباشرة الأجنبية ليست المصدر الرئيسي لتكوين رأس المال حتى في هذه البلدان؛

(ج) يظهر أداء قطاع التصنيع إنتاجية أعلى وتوجّها أقوى نحو التصدير ونسبة عالية من القدرة على إعادة الاستثمار في الشركات ذات المساهمة الأجنبية. وهناك أيضا ما يدل بوضوح على اتساع الفجوة بين أداء الشركات الأجنبية والشركات المحلية في نفس القطاع وأيضا في البلد نفسه؛

(د) يتمثّل أحد الآثار الجانبية للضم الأجنبي (خاصة من قِبل الشركات عبر الوطنية)، الذي يكون أثره سلبيا أحيانا على الرأي العام، في تحويل شركات محلية مستقلة إلى شركات تابعة لمؤسسات أجنبية، مما يقتضي ضمنا فقدان بعض السيادة في اتخاذ القرارات والدخول في مجال منافسة مختلف (في الدرجة الأولى ضمن شبكات التوزيع التابعة للشركات المتعددة الجنسيات)؛

(هـ) تختلف السياسات الحكومية المتصلة بالاستثمارات المباشرة الأجنبية فيما بين البلدان المستفيدة من عدة جوانب وتشمل: أساليب الخصخصة (النطاق والشروط)، والمعاملة الوطنية (حوافز للاستثمارات المباشرة الأجنبية أو حوافز غير تمييزية)؛ واحتمال تفضيل كبار المستثمرين، وبالتالي تفضيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية؛ وحوافز لتمويل بدء التشغيل أو للاستثمارات في مجالات غير مطروقة. غير أن تشجيع الاستثمار (المحلي والأجنبي) في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية غالبا ما يواجه تقييدات ميزانوية نظرا لأن الدخل العام منخفض.

٤١ - وأولي اهتمام كبير لمسائل السياسة العامة، ولا سيما تلك المتصلة بالاستثمارات المباشرة الأجنبية. وتركّز الجدل الرئيسي على تحديد السياسات الأكثر فعالية لاجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وخاصة تحديد دور الحوافز، إن وجدت، في الحث على

الاستثمار الداخلي. وتوافقت آراء المشاركين على أن سبيلي النجاح هما: (أ) السياسات الاقتصادية المتسعة والمترابطة، و (ب) البيئة المواتية بشكل عام للاستثمارات (الأجنبية والمحلية) في الأعمال التجارية. وارتئي أن السياسات التي ترمي إلى توفير حوافز انتقائية للمستثمرين الأجانب توجد تشوهات في الاقتصاد، وغير فعالة في تحقيق الرفاه الاجتماعي على المدى الطويل.

٤٢ - وكانت أغلب النجاحات التي أحرزتها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في البلدان التي تمكّنت من توفير بيئة مستقرة (اقتصاديا وسياسيا) ومن تطبيق سياسات متسقة وشفافة ومعروفة. ويدل النجاح الذي أُحرز على صعيد الاقتصاد الجزئي بدوره على أهمية التعاون واتساق السياسات بين مختلف مستويات الحكم: العامة والمحلية والبلدية. وعلى نقيض ذلك، تدفقت الاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسب أقل إلى البلدان والمناطق التي اتسمت بانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي وتفشي الجريمة والفساد وضعف القضاء والهياكل الأساسية.

٤٣ - وتستطيع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تستفيد من تجارب بعض بلدان أوروبا الغربية في تحفيز النمو عن طريق الاستثمارات المباشرة الأجنبية. فتجربة أيرلندا تدل على أنه بقدرة البلد أن يتخذ إجراءات كثيرة لاجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، ليس لأنه قادر على توفير فرص الوصول بسهولة نسبية إلى سوق كبيرة (العضوية في الاتحاد الأوروبي)، وتوفير العمالة الماهرة الرخيصة وتقديم الحوافز الضريبية وحسب، ولكن أيضا عن طريق الوفاء باستمرار بالتعهدات التي تنص عليها السياسات المعتمدة (فقد اتُبعت السياسات نفسها على مدى عشرات السنين) وبتقديم دعم إضافي عن طريق اعتماد سياسات ذات صلة (كالتدريب والتعليم وتنمية المهارات اللازمة) لكفالة استمرارية هذه الاستثمارات.

٤٤ - ووُجّه انتباه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى ضرورة أن تدرك أن المؤسسات التجارية المحلية قد لا تكون دائما مهتمة بتشجيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية لأنها تزيد من الضغط التنافسي الذي يتعيّن عليها أن تواجهه. وعندما تتسم إدارة الشؤون العامة بالضعف، تستطيع هذه الفئة ذات الاهتمامات الخاصة أن تضع عقبات كأداء في وجه دخول الاستثمارات المباشرة الأجنبية. كما أن الاتفاقات بين اتحادات المنتجين المحلية الموجهة ضد الشركات ذات المساهمة الأجنبية شائع أيضا في بعض البلدان.

٤٥ - ويتعيّن أيضا على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تطمح إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أن تقوم تدريجيا بتنسيق سياساتها المتعلقة بالاستثمارات مع تلك التي يتّبعها الاتحاد الأوروبي. فهذه السياسات لا تمنح أي امتيازات خاصة للمستثمرين الأجانب وتحديدا

لأي مجموعة مختارة من المؤسسات التجارية. ولذا يجب القيام بإلغاء تدريجي لبعض الحوافز الخاصة الموجودة في بعض البلدان (كالمناطق الحرة والإعفاءات الضريبية وما شابهها).

٤٦ - وأُشير أثناء المناقشة إلى أنه في حين تركّز معظم الاهتمام على السياسات التي تتّبعها البلدان المستفيدة، لم تتناول المناقشة بالقدر نفسه السياسات المتصلة بالاستثمارات الخارجية في بلدان المنشأ، إذ أن تباياتها شاسعة وقد تتسبب أيضا في خلق تشوهات. وارتئي أن الضرورة تستدعي المزيد من التعاون وتبادل المعلومات في هذا الميدان من أجل تحقيق قدر أكبر من الاتساق والترابط.

٤٧ - وللسياسات والقواعد المتصلة بالتجارة والمتفق عليها دوليا، ولا سيما في إطار منظمة التجارة العالمية، أثر هام على الاستثمارات المباشرة الأجنبية، غير أن التقدّم المحرز فيما يتعلق بالسياسات المتصلة بالاستثمارات الداخلية والخارجية ظل محدودا. وفي إطار المفاوضات التي تقودها منظمة التجارة العالمية، جرت بعض المحاولات خلال السنوات الثلاث الماضية لتوحيد القواعد الدولية التي تنطبق على الاستثمارات المباشرة الأجنبية (وإلى حد ما على الاستثمارات الأجنبية في حوافظ [الأسهم والأوراق المالية القابلة للتداول]). وهناك بعض القواعد المتفق عليها دوليا والمعنية بالتجارة في الخدمات التي تغطي جزئيا جوانب متصلة بالاستثمار الأجنبي.

٤٨ - ونوقشت مسألة أخرى في الاجتماع، وهي الآثار غير المباشرة المترتبة على الاستثمارات المباشرة الأجنبية وما تخلّفه من آثار عكسية. وأُشير إلى أن الآثار غير المباشرة تُعتبر إيجابية بوجه عام (نشر التكنولوجيات الجديدة والدراية الفنية والمهارات الإدارية). إلا أن بعض المشاركين شددوا على أنها يمكن أن تكون أيضا سلبية (نشوء اقتصاد مزدوج يتضمن جيوبا ذات إنتاجية عالية تحيط بها قطاعات اقتصادية لم تشملها إعادة الهيكلة). ويجب أن ترمي السياسات إلى تفعيل الآثار غير المباشرة الإيجابية إلى أقصى ما يمكن والحد من الآثار غير المباشرة السلبية قدر الإمكان. واعتبر المشاركون أن المجتمع الدولي قادر على القيام بدور أكبر في هذا الخصوص وذلك بإقامة حوار منتظم بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى، وبالسعي بشكل نشط إلى نشر المعلومات عن أفضل الممارسات والتقدّم الذي أُحرز. واقتُرح أن يشارك قطاع الأعمال التجارية في المناقشات أثناء المرحلة التحضيرية للحدث الرفيع المستوى وأن توجَّه إليه الدعوة لذلك.

رابعا – منظور إقليمي للمسائل المالية العالمية

٤٩ – أسهمت المنافع المستمدة من تعبئة الموارد المالية الشحيحة – عن طريق تدفق رأس المال الدولي على أكثر الاستخدامات إنتاجية – في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة في جميع مناطق العالم.

٥٠ – إلا أن الأزمات المالية الأخيرة في آسيا والاتحاد الروسي أظهرت أيضا أن تحركات رأس المال الدولي غير مستقرة بطبيعتها وقادرة على إحداث أزمات مالية حادة (القطاع المصرفي، العملات، الديون) تصحبها تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. ونظرا لأن البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تعتمد اعتمادا شديدا على رأس المال الأجنبي، تكون معرضة بصفة خاصة لتذبذب هذه التدفقات بشكل مفرط. ولذا يجب أن يكون بذل الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة هذه الأزمات المالية أو منع حصولها في مقدمة برنامج السياسة العامة. وهي مسألة يشتد إلحاحها لأن هذه الأزمات تعكس أثر إخفاق السياسات وتدهور الأسواق.

٥١ – ورغم عدم وجود اتفاق عام على البنية المالية الدولية المستقبلية، هناك قبول عام للمسؤولية الواضحة التي يتحملها واضعو السياسات المحلية في إيجاد إطار تنظيمي وقانوني سليم ليكون أداء الأسواق على الوجه الأمثل. وجهود الإصلاح الدولية لها أهميتها، ولكنها لا تُغني عن السياسات الاقتصادية المحلية السليمة.

المدونات والمعايير

٥٢ – اعتُبرت المدونات والمعايير الهادفة إلى تحسين نوعية المعلومات المتعلقة بالمتغيرات الرئيسية التي يشهدها الاقتصاد الكلّي وتوفرها في الوقت المناسب والتقارير التي تقدّمها المؤسسات المالية وغير المالية شرطا أساسيا لتمكين المقرضين والمستثمرين من اتخاذ قرارات أكثر عقلانية. وأَشير إلى أن المعايير، كالمعيار الخاص لنشر البيانات الذي اعتمده صندوق النقد الدولي، تساعد المصارف المركزية على تحديد احتياجاتها من البيانات. ومن شأن زيادة الشفافية أن تمكّن الأسواق أيضا من ممارسة المزيد من الضبط على راسمي السياسات وتدعيم رصد السياسات من قِبل المؤسسات المالية الدولية. وقد تفاوت التقدّم المحرز في هذا المجال. وأَشير إلى أن التقدّم الذي أُحرز فيما يتعلق بالتقارير المالية التي تقدّمها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لم يبلغ نفس القدر من التقدم الذي أُحرز في القطاع العام. غير أنه جرى التشديد على عدم جعل المعايير والمدونات العالمية بمثابة قيود، بل يتعيّن أن تشكل بالأحرى مبادئ توجيهية عامة تمكّن البلدان من الحفاظ على تنوعها من حيث مستوى التنمية والتاريخ والثقافة، إلخ.

التنظيم والإشراف الماليين

٥٣ - يتعذّر تعزيز القطاع المالي وإعادة تشكيله بمعزل عن إطار تنظيمي وطني متماسك. ولذا فإن الإصلاح التنظيمي شرط ضروري للتخفيف من احتمالات حصول أزمات مالية وللحد من آثارها الضارة في حال حصولها. وجرى التشديد أيضا على وجود مجال لتحسين التنسيق بين السلطات التنظيمية الوطنية، ولا سيما في مجال تبادل البيانات. وتوافقت الآراء على أنه من غير المرجّح أن يكون إنشاء مؤسسة تنظيمية عالمية (السلطة المالية الدولية) أكثر فعالية من الجهود المنسقة التي تبذلها السلطات الوطنية لتطبيق المعايير العالمية.

المشروطية

٥٤ - إن المبدأ المتحكم في المساعدة التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك في الميدان المالي، يجب أن يكون ''إحساس البلدان بأنها صاحبة برامج المساعدة''. والمشروطية جزء أساسي من الإقراض بشروط تساهلية، ولكن يجب استعراض طبيعة المشروطية في سياق المقومات الاقتصادية المحلية السائدة التي تختلف من بلد إلى آخر. وأُشير إلى أن المشروطية مؤشر هام للمستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص.

تحرير حساب رأس المال

٥٥ - جرى التسليم بأن ''دورات الانتعاش والكساد'' في تدفقات رأس المال على المدى القصير قادرة على خلق مشاكل خطيرة لإدارة الاقتصاد الكلي والإشراف المالي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والأسواق الناشئة الأخرى. وأُشير إلى ضرورة وضع ضوابط لتدفقات رأس المال الخاص على المدى القصير للحد من التذبذب المفرط مما يكفل قدرا أكبر من الاستقرار للنظام المالي. ويمكن أن تتخذ هذه الضوابط شكل أدوات تستند إلى السوق (مثل الضرائب، توفر حد أدنى من الاحتياطي)، ويُفضّل أن تكون مكمّلة للإصلاح والإشراف التنظيميين ومصدرا للمزيد من الشفافية بالنسبة لأنشطة الحكومات والمؤسسات المالية والشركات الخاصة.

٥٦ - واعتبر بعض المشاركين ضوابط رأس المال تدابير لا ينبغي اللجوء إليها إلا في حالات الطوارئ، بينما اعتبرها مشاركون آخرون تدابير ضرورية للاقتصادات القائمة على نظم مالية هشة. وعلى أي حال، يتعيّن ألا يتم تحرير حساب رأس المال إلا كمحصلة نهائية لعملية يتم التخطيط لمراحلها بعناية ترمي إلى إصلاح الاقتصاد وتعزيز المؤسسات المالية المحلية.

ترتيبات أسعار الصرف

٥٧ - ساد الرأي بأنه يتعذر بحث أنظمة أسعار الصرف بمعزل عن نظام حساب رأس المال الذي تستند إليه. وأي توصيات تتعلق بأنظمة أسعار الصرف يجب أن تراعي الظروف الاقتصادية في كل بلد. ونظرا لاختلاف هذه الظروف، فإن النظام الملائم يختلف أيضا من بلد إلى آخر.

٥٨ - وبين اعتماد الحرية المطلقة لأسعار الصرف من جهة والتحديد الصارم لهذه الأسعار من جهة أخرى، كطرفي نقيض، يوجد حيّز لحلول وسط قد تناسب الظروف الخاصة بفرادى البلدان.

٥٩ - وأُشير إلى أن تكلفة عدم استقرار أسعار الصرف غير المقيّدة قد تكون فادحة بالنسبة للاقتصاد الكلّي في حال حصول عدم انتظام رئيسي. وقد يكون من المفيد في منطقة تقوم بين اقتصاداتها روابط تجارية متبادلة قوية نسبيا التوصل إلى ترتيب يهدف إلى الحد من تقلبات أسعار الصرف (كآلية سعر الصرف في أوروبا الغربية)، ولكنه يتطلب أيضا رسم سياسات لتشجيع التقارب الحقيقي بين أعضائه.

٦٠ - واقتُرح أيضا ألا يصبح اختيار سعر للصرف ونظام لحساب رأس المال معيّنين جزء من مشروطية صندوق النقد الدولي.

خامسا - خاتمة

٦١ - في الجلسة الختامية، عرض الرئيس استنتاجاته، التي عممت بعد ذلك على الدول الأعضاء (انظر الموجز المقدم من الرئيس الوارد في المرفق الأول أدناه). وأفاد رؤساء جلسات العمل بإيجاز عن المناقشات التي دارت حول المواضيع الخاصة بهم وفق الخطوط المقدمة أعلاه. وأدلت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا ببيان ختامي أكدت فيه أنه مضى الآن على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة عقد من الخبرة في معالجة المشاكل المتعلقة بتمويل التنمية فيها، وقد أتاح الاجتماع الفرصة لاستقاء دروس من نجاحاتها ومن أخطائها.

٦٢ - ومن بين القضايا العديدة التي خلصت إلى وجود اتفاق عام بشأنها، أهمية تعبئة الموارد **المحلية** من أجل التنمية وكذلك الحاجة إلى دعم الجهود الوطنية بإتاحة بيئة تيسيرية وتمكينية دولية. وتم التأكيد مرارا على الدور الرئيسي للمؤسسات الفعالة وكذلك على أهمية تنفيذ القواعد والسياسات المتفق عليها. وتم التشديد على تكاملية جميع أشكال التمويل، وفي حين اتفق على أهمية الاستثمارات الخاصة، تم التأكيد على استمرار أهمية الأموال العامة في

أداء دور حفاز. وثمة موضوع هام آخر جرى تناوله وهو الحاجة إلى التعامل مع التكاليف الاجتماعية للتحول، لا على أساس العدالة الاجتماعية فحسب، وإنما أيضا لتفادي الاستياء الاجتماعي الذي يقوض عملية التحول ذاتها. فمن الواضح أن تخفيض الإنفاق الحكومي على تقديم الإعانات غير المنتجة إلى مؤسسات غير فعالة يعد أمرا ضروريا، غير أنه يمكن استخدام الموارد المحررة على نحو مثمر لدعم الإنفاق الاجتماعي الجيد التوجيه. وجرى التأكيد على الدور الهام للصعيد المحلي فيما يتعلق بتمويل التنمية، وكذلك على أنه يمكن رؤية الإصلاحات لجعل الدولة لا مركزية كحافز لمشاركة نشطة أوسع من جانب المجتمع المحلي في مشاريع التنمية الإقليمية. كما تم التشديد على ضرورة استحداث أشكال جديدة ومبتكرة من التمويل. ومن النقاط الأخرى التي تم الإتفاق عليها الحاجة إلى تعاون إقليمي ودون إقليمي وثيق كوسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة. وأقر بالدور الإيجابي للمشروطية، إلا أنه كان هناك تأكيد على ضرورة أن تدخل الجهات المانحة والجهات المتلقية في حوار بناء بحيث تفضي المشروطية في نهاية الأمر إلى شراكة فعالة. وألقت الأمينة التنفيذية الضوء كذلك على التنوع الكبير في أوروبا مما يؤكد بدوره على الحاجة إلى الشراكة بين جميع الجهات الفاعلة، من حكومات إلى مؤسسات خاصة ومنظمات غير حكومية وما إليها، وأهمية مواصلة الحوار بشأن جميع المسائل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ومن هذا المنظور، قدم الاجتماع مساهمة بناءة وهامة.

المرفق الأول

موجز مقدم من الرئيس

اجتمع ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا وممثلو مصرف التسويات الدولية والجماعة الأوروبية والمصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدة مصارف تجارية وشركات من القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية في جنيف في ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في اجتماع تشاور إقليمي بناء على طلب اللجنة التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية، وذلك من أجل:

(أ) تبادل الآراء والخبرات فيما يتعلق باجتذاب الموارد الأجنبية والمحلية من القطاعين العام والخاص إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية واستخدام هذه الموارد في التنمية؛

(ب) إبراز الدروس والاستنتاجات التي يمكن استخلاصها في العملية التحضيرية الموضوعية الشاملة المؤدية إلى الحدث الرفيع المستوى، فضلا عن تشارك الآراء والأفكار بشأن الجوانب الشاملة لتمويل التنمية، التي يمكن لهذه الجهات عن طريقها الإسهام في تعزيز العملية الشاملة لتمويل التنمية.

وقد أشار المشتركون إلى أن رؤساء دولهم وحكوماتهم قد عقدوا العزم، في الإعلان بشأن الألفية الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، في جملة أمور، على تهيئة بيئة مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء؛ وأعربوا عن القلق إزاء ما تواجهه البلدان النامية من عقبات في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها؛ ومن ثم تعهدوا بأن تبذل حكوماتهم قصارى جهدها لكفالة نجاح الحدث الرفيع المستوى.

واعترف المشتركون بأن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لديها رصيدا ضخما ومتنوعا من الخبرة، لا سيما في العقد الأخير، ومستمدا أيضا من سنوات التعمير التي أعقبت الحرب العالمية، يعتبر ذا صلة هامة بأعمال عملية تمويل التنمية. وتبرز هذه الخبرة تنوع حالات فرادى البلدان – مما يستوجب تنوع سبل معالجة حالاتها – ويوضح أن وجود استراتيجيات إنمائية عامة على الصعيد المحلي هو مفتاح نجاح السياسات الإنمائية.

ورأى المشتركون أهمية مواصلة العكوف على الحاجة إلى تعزيز الحكم ووضع أطر تنظيمية وسياسات محلية تساعد على الإدخار والاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، بالنسبة لتحقيق النمو والتقدم الاجتماعي. وفي هذا الصدد، رأى كثيرون أن المشورة الواردة في ترتيبات التكيف التي أعدتها المؤسسات المالية الدولية لها أهميتها. وكانت هناك موافقة عامة على الأهمية القصوى لدعم تطوير القدرات والمؤسسات اللازمة للأداء السليم للاقتصادات السوقية، بما في ذلك القدرة على كفالة استدامة التنمية من منظور بشري واجتماعي عن طريق التوزيع العادل لناتج التنمية على الصعيد الاجتماعي.

وساد اعتقاد أن إدارة الشركات مجال يحتاج إلى اهتمام خاص، كما هو الحال بالنسبة لتنمية القطاعات المالية المحلية. وفضلا عن ذلك ارتئي أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دورا هاما في إدامة النمو وتوسيع نطاقه وفي توفير مجال وبيئة اقتصادية يفضيان إلى الإصلاح. كما أنه من الأساسي جلب المعرفة وروح الابتكار ورأس المال من أصحاب المشاريع الحرة إلى الأنشطة الرئيسية الإنمائية.

وأُبرز طوال الاجتماع ما للتعاون الإقليمي من أهمية حيوية لتمكين البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من دخول الاقتصاد العالمي ومن تنشيط الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وكيف أنه عامل حاسم يسهم في توطيد السلام ومنع الصراعات وفي التعمير. وأبرز عدد من المشتركين ميثاق تحقيق الاستقرار الذي استهدف مساعدة بلدان جنوب شرق أوروبا في التغلب على آثار الحرب والتصدي للحاجة إلى بناء السلام والتعمير، باعتباره نموذجا لذلك التعاون، ولكن جرى التأكيد على أنه كان مسبوقا بآليات عديدة أخرى من قبيل مبادرة أوروبا الوسطى.

وكان هناك اتفاق عام على أن تهيئة بيئة تجارة أكثر انفتاحا وتيسيرا لفرص الوصول، تتيح وصول البلدان الأقل تقدما إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، أساسي من أجل إدماجها في النظام التجاري الدولي ومن أجل نجاح الجهود التي تبذلها لمكافحة الفقر.

واتفق على ضرورة تشديد الجهود المبذولة لمنع عدم الاستقرار المالي ومنع حدوث الأزمات المالية. وظهر وجود فهم أكثر مرونة للنهج السليم تجاه تحرير حساب رأس المال واختيار النظام النقدي. كما أن إتاحة فرص الوصول إلى أسواق رأس المال أساسية بالنسبة للتنمية على المدى الطويل. غير أنه ينبغي التسليم بتقلب الأسواق وبأن الوصول إليها بالتالي غير مضمون. وإن زيادة تعبئة الموارد وزيادة التعاون الفعال أساسيتان لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية التي أقرها المجتمع الدولي. وكان هناك اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى المزيد من التعاون الحقيقي فيما بين الشركاء في التنمية، مثل الحكومات ومنظومة الأمم

المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية فضلا عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص – وهو جوهر عملية تمويل التنمية – من أجل الوفاء بالأهداف. ووجه الانتباه إلى ما لنهج المشاركة الذي اتبعه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومؤسسات أخرى من قيمة خاصة. وجرى التنوية بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الشامل للتنمية وورقات استراتيجية الحد من الفقر كنماذج ملائمة ومناسبة التوقيت للصكوك التي تستهدف تعزيز روح التعاون.

غير أن التعاون لا بد أن ينطوي على احترام تنوع الحالات والخلفيات الثقافية والتاريخية. وأشار كثير من المشتركين إلى الحاجة إلى نهج للتعاون الإنمائي معد بشكل سليم وتدريجي. كما أبرز عدة ممثلين ضرورة مواصلة الشركاء الخارجيين لاشتراكهم وعدم انسحابهم من البلدان قبل الأوان حيث أن هذا قد يضر بالإنجازات التي تحققت. ومع هذا فمن المنظور الأطول أجلا، ينبغي أن تعتبر المساعدة ظاهرة عابرة. ومع التقدم الإنمائي للبلدان، يمكنها أن تصبح هي نفسها مقدمة للدعم إلى الدول الأقل تقدما.

وجرى الاعتراف بأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال عنصرا لا غنى عنه بالنسبة لتمويل التنمية. وأعاد ممثلو البلدان المانحة الملتزمة بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، تأكيد التزامهم ببلوغ ذلك الهدف في أقرب وقت ممكن. وساد الاعتقاد بأن المساعدة الإنمائية الرسمية إضافية ومكملة للموارد الوطنية. وإنها ينبغي أن تؤدي دورا حفازا في تعبئة الموارد من القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما اعتبرت الانتقائية شرطا مسبقا لفعالية المساعدة، إلى جانب معايير من قبيل نوعية السياسة العامة، وفرص إحداث تأثير وتوفر التمويل من مصادر أخرى.

واعتبر تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الوقت المناسب أساسيا لتمكين البلدان المعنية من إفراد موارد كافية لتقليل الفقر وللاستثمار في القطاع الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل، وجد أن من المستصوب تركيز الجهود في البلدان التي لا تزال نسبة السكان التي دون مستوى الفقر مرتفعة فيها.

ولا ينبغي أن تكون عملية تمويل التنمية مناسبة لمجرد تعبئة الموارد من أجل التنمية وإنما أيضا لاستعراض الأهداف التي وضعتها مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية في التسعينات.

ورأى المشتركون أن عملية تمويل التنمية والحدث الرفيع المستوى فرصة فريدة لتعزيز فهم المجتمع الدولي لعدد من العوامل الأساسية بالنسبة للتنمية وتقليل حدة الفقر. واعتبرت استجابة لضرورة تحقيق مزيد من اتساق السياسات فيما بين الجهات الفاعلة على كل من

الصعيد الوطني والدولي، وتمثل نهجا شاملا يأخذ جميع السياسات في الاعتبار، مع مراعاة خاصة للتمويل والتجارة.

وتنطوي عملية تمويل التنمية على إمكانية استحداث قيادة منسقة للنهوض بالتنمية البشرية والاجتماعية المستدامة على أساس الإنصاف والمشاركة.

وعن طريق تضافر جميع أصحاب المصلحة والفاعلين الرئيسيين حول تحليل مشترك لكيفية تحقيق تمويل التنمية، وإدراك مشترك للهدف والوجهة، يمكن توفير باعث قوي ومستمر للعمل السياسي والاقتصادي باشتراك الجميع من أجل منفعة الجميع.

المرفق الثاني

برنامج الاجتماع[1]

الأربعاء، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

الغرفة ١٩

١٠/٠٠ - ١٣/٠٠ افتتاح الجلسة العامة: تمويل عملية التحول والتنمية في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: **ما هي المشاكل الأساسية؟**

كلمة ترحيب: دانوتا هيبنر، الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأوروبا

رئيس الجلسة[2]: يورغن بوير، رئيس، اللجنة التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية

فريق المناقشة: إيفناسيو غاريدو، نائب المحافظ، مجلس مصرف التنمية الأوروبي

لامب أرنودوف، نائب وزير الاقتصاد، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة

ويليم بويتر، كبير الاقتصاديين، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير

دانوتا هيبنر، الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأوروبا

هارالد كريد، رئيس اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مارسيلو سيلويسكي، كبير الاقتصاديين لمنطقة أوروبا ووسط آسيا، البنك الدولي

مايكل توتي، نائب الرئيس، المصرف الأوروبي للاستثمار

ألكسي أوليوكاييف، نائب أول لوزير المالية، الاتحاد الروسي

---

(١) على النحو الذي أقرته الجمعية العامة، نُظمت الجلسة الإقليمية المشتركة بين الحكومات هذه تحضيرا للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية، المزمع عقدها في عام ٢٠٠١.

(٢) تم ترشيحه وانتخابه رئيسا للمؤتمر.

الجلستان الأولى والثانية (تعقدان في نفس الوقت)

الغرفة ٢٣

جلسة العمل الأولى: تعبئة الموارد المالية من أجل التحول والتنمية

البعد المحلي

رئيس الجلسة[٣]: أرمن مارتيروسيان، نائب وزير الخارجية، أرمينيا

مقدم الجلسة: بيتر أكوس بود، أستاذ، جامعة بودابست للاقتصاد، هنغاريا، رئيس المصرف الوطني الهنغاري سابقا

مديرو المناقشة: وينفريد برومان، المديرة العامة، لجنة ضمان التمويل، النمسا

كريستوفر كليمنت – ديفز، فريق البناء والتشغيل والنقل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

رومن دوبرنسكي، رئيس بالإنابة، قسم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، شعبة التحليل الاقتصادي، اللجنة الاقتصادية لأوروبا

أريف إردن، نائب المدير العام، المديرية العامة للعلاقات اقتصادية الخارجية، وكيل وزارة الخزانة، تركيا

روبرت هول، رئيس (الفريق الاستشاري للعقارات في اللجنة الاقتصادية لأوروبا)

فلميد راجكوفيتش، مساعد وزير المالية، كرواتيا

ينغل تارلينغ، مدير البرامج، المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية

أدالبرت وينكلر، كبير الاقتصاديين، الشركة الاستشارية الألمانية في تنمية القطاع المالي، ألمانيا

أولكساندر س. يارمنكو، مستشار رئيس الوزراء، أوكرانيا

الغرفة ٢٥

جلسة العمل الثانية: دور المساعدة الرسمية في تهيئة الظروف من أجل التنمية المستدامة

(٣) رُشح وانتخب نائبا لرئيس المؤتمر.

رئيس الجلسة[٣]: كريستيان بوبا، نائب المحافظ، مصرف رومانيا الوطني

مقدم الجلسة: ماري لافيني، أستاذة، جامعة بو، فرنسا

مديرو المناقشة: مانويل بيدرو باغانا، وزير دولة للخزانة والمالية، البرتغال

أُرس بريتر، وزير، نائب رئيس، شعبة التعاون مع أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وزارة الخارجية السويسرية، سويسرا

كريستوفر هرست، رئيس شعبة، دائرة كبير الاقتصاديين، المصرف الأوروبي للاستثمار

هانز بيتر لانكس، مدير استراتيجية الانتقال، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير

برتراند دو لارجنتاي، رئيس وحدة، مديرية العلاقات الخارجية العامة، اللجنة الأوروبية

كرزيستوف نيرس، نائب وزير المالية، بولندا

مارسيلو سيلوسكي، كبير الاقتصاديين لمنطقة أوروبا ووسط آسيا، البنك الدولي

إميرلان توروميرزاييف، نائب أول لوزير المالية، قيرغيزستان

روبرتس زيل، وزير المهام الخاصة للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لاتفيا

الخميس ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

١٠/٠٠ - ١٣/٠٠ جلستا العمل الثالثة والرابعة (تعقدان في وقت واحد)

الغرفة ٢٣

جلسة العمل الثالثة: الاستثمار المباشر الأجنبي وإعادة تشكيل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات الناشئة

رئيس الجلسة[٣]: كرزيستوف نيرس، نائب وزير المالية، بولندا

مقدم الجلسة: غابور هونيا، معهد فيينا للدراسات الاقتصادية الدولية

مديرو المناقشة:

رولف ألتر، رئيس مشارك لفريق مشروع الاتفاق الاستثماري التابع لميثاق تحقيق الاستقرار، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ريتشارد إيجلين، مدير شعبة التجارة والمالية، منظمة التجارة العالمية

جون فيتزجيرالد، أستاذ باحث، معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، دبلن

جوناثان هاريس، رئيس المعهد الملكي للمساحين المعتمدين، المملكة المتحدة

يوجينيجوس مالديكيتس، وزير الاقتصاد، ليتوانيا

ألكسي ميوسيشكيوف، سفير في اللجان الخاصة، بيلاروس

سين راتسو، نائب الأمين العام، وزارة الشؤون الاقتصادية، إستونيا

كارل سوفانت، رئيس، الاستثمار الدولي، فرع تدفقات التكنولوجيا والشركات عبر الوطنية، شعبة تكنولوجيا الاستثمار وتطوير الشركات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جوزيف سموليك، رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، شعبة التحليل الاقتصادي، اللجنة الاقتصادية لأوروبا

فاسيلي ن. تاكاس، رئيس مشارك، المجلس الاستشاري للأعمال التجارية للمبادرة التعاونية لجنوب وشرق أوروبا، اليونان

رالف زبرنيك، مدير التجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد، ألمانيا

الغرفة ٢٥

جلسة العمل الرابعة:	منظور إقليمي للمسائل المالية العالمية
رئيس الجلسة[٣]:	دايفيد كلاين، محافظ المصرف المركزي، إسرائيل
مقدم الجلسة:	يلمز أكيوز، مدير بالإنابة، شعبة استراتيجيات العولمة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
مديرو المناقشة:	غونتر باير، الأمين العام، مصرف التسويات الدولية
	أندرو كورنفورد، فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
	دانييل دايانو، وزير المالية السابق، رومانيا، المنسق الوطني لرومانيا للمحفل الاقتصادي التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
	هاينر فلاسبيك، فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ نائب سابق لوزير المالية، ألمانيا
	رينهارد مونزبيرغ، الممثل الخاص للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي
	موسمير مارك، أستاذ الاقتصاد، ليوبليانا، سلوفينيا
	مورافي راديف، وزير المالية، بلغاريا
	ألكسي أوليوكاييف، نائب أول لوزير المالية، الاتحاد الروسي

الغرفة ١٩

الجلسة العامة الختامية

١٨/٠٠ - ١٥/٠٠

رئيس الجلسة[٢]:	يورغن بوير، رئيس اللجنة التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية

تقارير من جلسات العمل:

جلسة العمل الأولى:	أرمن مارتيروسيان، نائب وزير الخارجية، أرمينيا
جلسة العمل الثانية:	كريستيان بوبا، نائب المحافظ، مصرف رومانيا الوطني
جلسة العمل الثالثة:	كرزيستوف نيرس، نائب وزير المالية، بولندا
جلسة العمل الرابعة:	ديفيد كلاين، محافظ المصرف المركزي، اسرائيل
المناقشة الختامية	
الملاحظات الختامية:	يورغن بوير، رئيس اللجنة التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية
	دانوتا هيبنر، الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية لأوروبا
	هارولد كريد، رئيس اللجنة الاقتصادية لأوروبا